منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 347، جنيف، 13-23 آذار/ مارس 2023

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣
الأصل: إنكليزي

البند السادس من جدول الأعمال

التقرير الختامي للفريق العامل الثلاثي بشأن المشاركة الكاملة والمتساوية والديمقراطية في الإدارة السديدة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية

تقرير الرئيسين بالمشاركة

غرض الوثيقة

تتضمن هذه الوثيقة التقرير النهائي لأعمال الفريق العامل الثلاثي الذي تأسس في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ ليكون بمثابة منصة للحوار المركز ولإعداد مقترحات بشأن المشاركة الكاملة والمتساوية والديمقراطية في الإدارة السديدة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية، تمشياً مع روح إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل (انظر مشروع القرار في الفقرة ٢١).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: النتيجة التمكينية باء: الإدارة الفعالة والناجعة للمنظمة.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: لا يوجد.

الوحدة مصدر الوثيقة: مكتب المستشار القانوني.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.344/INS/9؛ الوثيقة GB.344/INS/PV؛ الوثيقة GB.343/INS/PV؛ الوثيقة GB.343/INS/4؛ الوثيقة GB.341/INS/PV؛ الوثيقة GB.341/INS/9؛ الوثيقة GB.340/INS/PV؛ الوثيقة GB.340/INS/18/1؛ الوثيقة GB.337/INS/PV؛ الوثيقة GB.337/INS/12/1(Rev.1).

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

◄ المقدمة

١. أنشأ مجلس الإدارة في دورته ٣٣٧ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩) الفريق العامل الثلاثي بشأن المشاركة الكاملة والمتساوية والديمقراطية في الإدارة السديدة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية (فيما يلي "الفريق العامل الثلاثي")، ليكون بمثابة منصة للحوار المركّز ولإعداد مقترحات بشأن المشاركة الكاملة والمتساوية والديمقراطية في الإدارة السديدة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية، تمشياً مع روح إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل.[١]

٢. وقرر مجلس الإدارة في دورته ٣٤٠ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠) تكليف الفريق العامل الثلاثي بمناقشة ووضع وتقديم مقترحات إلى مجلس الإدارة بشأن المشاركة الكاملة والمتساوية والديمقراطية للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في الإدارة السديدة الثلاثية للمنظمة، من خلال ضمان التمثيل العادل لكافة الأقاليم وترسيخ مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء. وقرر أيضاً أن يكون الفريق العامل الثلاثي مؤلفاً من ١٤ عضواً حكومياً من كل إقليم من الأقاليم الأربعة وأمانتي مجموعة أصحاب العمل ومجموعة العمال ويمكن لجميع الحكومات المهتمة الحضور والمشاركة في المناقشات. كما قرر مجلس الإدارة أن يقدم الفريق العامل الثلاثي أول تقرير إلى دورته ٣٤١ (مارس/ آذار ٢٠٢١) [٢] وبذلك تحدد الفترة الأولية لسير أعماله. وقام مجلس الإدارة بتمديد هذه الفترة مرتين، في آذار/ مارس ٢٠٢١ وآذار/ مارس ٢٠٢٢.

٣. ونظم الفريق العامل الثلاثي سبعة اجتماعات وقدم ثلاثة تقارير مرحلية إلى مجلس الإدارة في دورته ٣٤١ (آذار/ مارس ٢٠٢١)[٣] ودورته ٣٤٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١)[٤] ودورته ٣٤٤ (آذار/ مارس ٢٠٢٢).[٥]

٤. واضطلع الفريق العامل الثلاثي بوظائفه على أساس الاختصاصات المعتمدة في اجتماعه الأول والمُحدثة في اجتماعه الثالث. وعيّن الفريق العامل الثلاثي عضواً من حكومة نيجيريا وعضواً من حكومة سويسرا كرئيسين بالمشاركة.

٥. ووفقاً للقرار الذي اتخذه مجلس الإدارة في دورته ٣٤٤ (آذار/ مارس ٢٠٢٢)، فإنّ هذه الوثيقة هي التقرير النهائي للفريق العامل الثلاثي إلى مجلس الإدارة. ويتضمن لمحة عامة عن اجتماعاته السبعة والتقدم المحرز وكيفية المضي قدماً. ونُشرت كافة الوثائق الصادرة عن أعمال الفريق العامل الثلاثي على صفحة ويب مخصصة لذلك.

◄ موجز مناقشات الفريق العامل

٦. على مدى العامين الماضيين، ركزت مناقشات الفريق العامل الثلاثي بشكل أساسي على الترويج للتصديق على صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية، ١٩٨٦ ("تعديل عام ١٩٨٦") وإمكانية إزالة العقبات أمام التصديق والاستعدادات اللازمة للتنفيذ الفعال لتعديل عام ١٩٨٦ بمجرد دخوله حيز التنفيذ.

٧. وأجرى الفريق العامل الثلاثي في اجتماعه الأول (١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠) تبادلاً أولياً للآراء بشأن إضفاء الطابع الديمقراطي على الإدارة السديدة لمنظمة العمل الدولية.

٨. وفي اجتماعه الثاني (٢١ كانون الثاني/ يناير و١ شباط/ فبراير ٢٠٢١)، بناءً على ردود المشاركين على الاستبيان، وافق الفريق العامل الثلاثي على تركيز حواره على سير أعمال مجلس الإدارة وبدء نفاذ تعديل عام ١٩٨٦. والأهم من ذلك، وافق الفريق العامل الثلاثي على قرار بشأن مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية والتمثيل العادل لكافة الأقاليم في الإدارة السديدة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية، الذي يهدف إلى تذليل العقبات التي تحول دون التصديق من خلال تأكيد الطبيعة التي عفا عليها الزمن بشكل واضح لجزء من المادة ٧(٣)(ب)"١" من تعديل عام ١٩٨٦. واعتمد مؤتمر العمل الدولي هذا القرار في دورته ١٠٩ (٢٠٢١).

---

[١] الوثيقة GB.337/INS/PV، الفقرة ٤٤٨؛ انظر أيضاً الوثيقة GB.337/INS/12/1(Rev.1).

[٢] الوثيقة GB.340/INS/PV، الفقرة ٣٤٢؛ انظر أيضاً الوثيقة GB.340/INS/18/1.

[٣] الوثيقة GB.341/INS/9؛ انظر أيضاً الوثيقة GB.341/INS/PV، الفقرات ٢٦٦-٢٨٢.

[٤] الوثيقة GB.343/INS/4؛ انظر أيضاً الوثيقة GB.343/INS/PV، الفقرات ١٥٨-١٧٦.

[٥] الوثيقة GB.344/INS/9؛ انظر أيضاً الوثيقة GB.344/INS/PV، الفقرات ٣١٤-٣٣٢.

٩. وواصل الفريق العامل الثلاثي في اجتماعه الثالث (٢٨ حزيران/ يونيه ٢٠٢١) استعراض حالة التصديق على تعديل عام ١٩٨٦ والتقدم المحرز في هذا الصدد.

١٠. وناقش الفريق العامل الثلاثي في اجتماعه الرابع (٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١)، في ضوء مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدها المكتب، التدابير اللازمة لتنفيذ تعديل عام ١٩٨٦ عند دخوله حيز النفاذ، بما في ذلك التعديلات اللاحقة على النظام الأساسي المعني واعتماد أو مراجعة البروتوكولات الإقليمية بشأن عملية توزيع المقاعد لأغراض انتخابات مجلس الإدارة.

١١. وفي اجتماعه الخامس (٣ و١٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٢)، وافق الفريق العامل الثلاثي على توصية مجلس الإدارة بتمديد مدته لفترة ١٢ شهراً. وفي هذا السياق، ينبغي دعوة الرئيسين بالمشاركة لمواصلة تنظيم مشاورات ثنائية أو غير ذلك، فيما يتعلق بمسألة إضفاء الطابع الديمقراطي على الإدارة السديدة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية. وطلب إلى المدير العام أن يواصل الأنشطة الترويجية ويزيد تكثيفها فيما يتعلق بتعديل عام ١٩٨٦.

١٢. وناقش الفريق العامل الثلاثي في اجتماعه السادس (١٩ تموز/ يوليه ٢٠٢٢)، في ضوء مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدها المكتب، دور وأداء مجموعة الفحص الثلاثية وهيئة مكتب مجلس الإدارة بهدف إعادة توازن التمثيل الإقليمي وجعل التنسيق بين الحكومات أكثر فعالية وتأثيراً.

١٣. وفي اجتماعه السابع (١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢)، استعرض الفريق العامل الثلاثي حالة التصديق على تعديل عام ١٩٨٦ وتلقى عرضاً شفوياً من الرئيس من مجموعة الحكومات بشأن مداولات المجموعة المتعلقة بإضفاء الطابع الديمقراطي بعد تعديل عام ١٩٨٦، لا سيما تعزيز صوت مجموعة الحكومات في الهيكلية الثلاثية لمنظمة العمل الدولية وترويج التوازن الإقليمي والشفافية والشمولية في المنتديات.

◄ التقدم المحرز وكيفية المضي قدماً

١٤. عقب تصديق بيرو في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢ وغامبيا وسان تومي وبرينسيب في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢ وساموا في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢، تكون ١٢٥ دولة عضواً قد صدقت على تعديل عام ١٩٨٦، أي ثلثا الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية (انظر الشكل ١).

◄ الشكل ١: تطور عدد التصديقات على تعديل عام ١٩٨٦

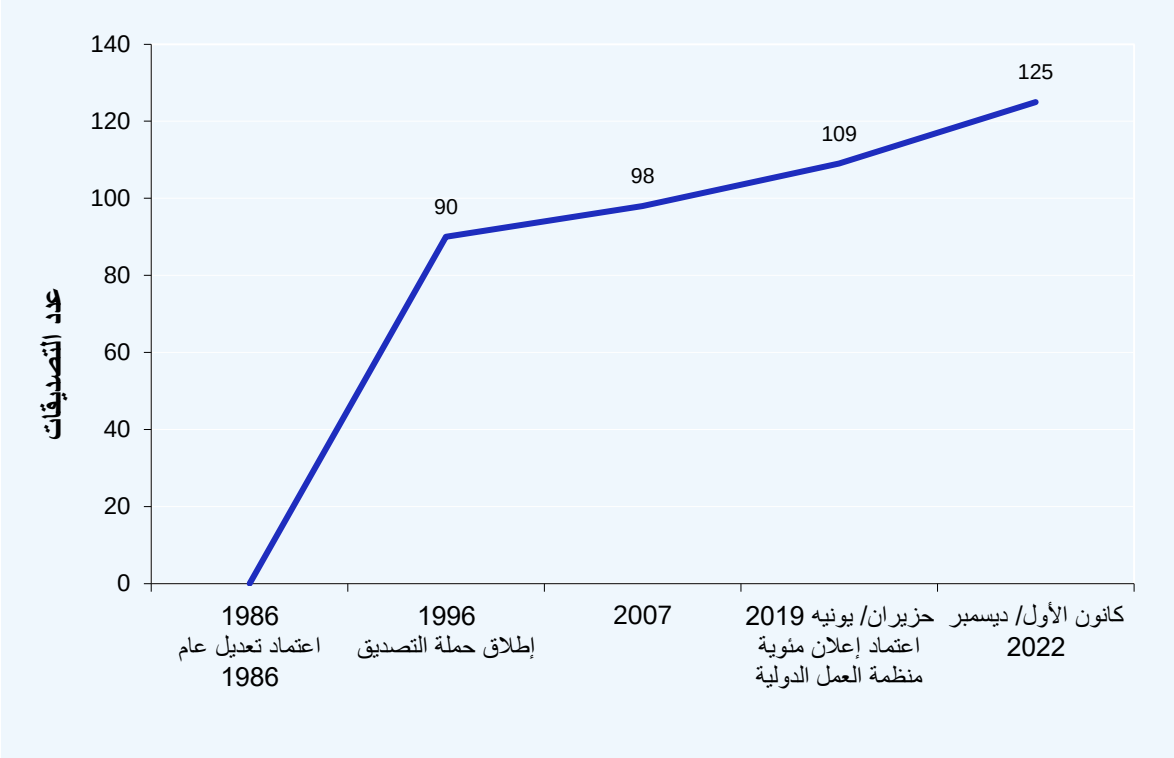

١٥. وأفريقيا هي الإقليم الوحيد الذي صدقت فيه جميع البلدان على تعديل عام ١٩٨٦ (انظر الشكل ٢). وبلغ معدل التصديق في الأقاليم الثلاثة الأخرى ٦٣ في المائة في أوروبا (٣٢ تصديقاً من أصل ٥١ دولة عضواً) و٤٣ في المائة في الأمريكتين (١٥ تصديقاً من أصل ٣٥ دولة عضواً) و٥١ في المائة في آسيا والمحيط الهادئ (٢٤ تصديقاً من أصل ٤٧ دولة عضواً). وتم تسجيل ما مجموعه ١٦ تصديقاً منذ اعتماد إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل في عام ٢٠١٩ والقرار المصاحب له الذي يدعو إلى الانتهاء في أقرب فرصة من عملية التصديق على تعديل عام ١٩٨٦.

◄ الشكل ٢: عدد التصديقات بحسب الإقليم

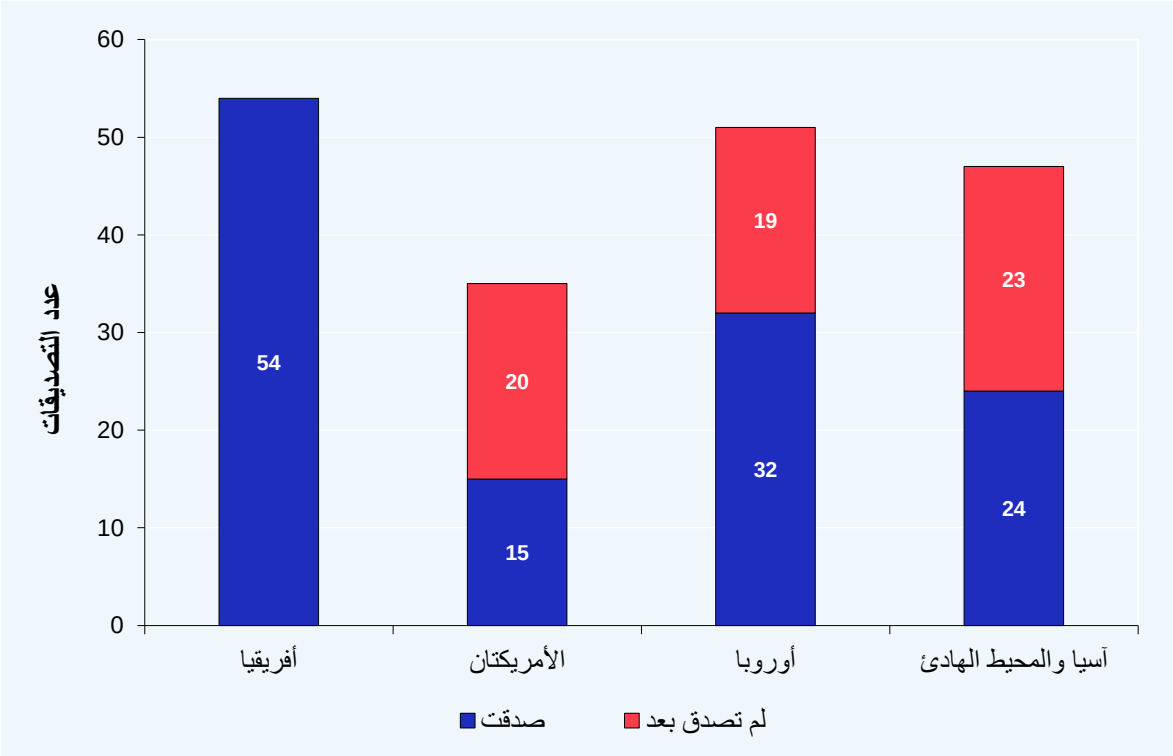

١٦. ولا يلزم سوى ثلاثة تصديقات إضافية من الدول الأعضاء الثماني ذات الأهمية الصناعية الرئيسية (البرازيل، الصين، فرنسا، ألمانيا، اليابان، الاتحاد الروسي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية) ليدخل تعديل عام ١٩٨٦حيز التنفيذ. وأرسل المديران العامان السابق والحالي رسالتين رسميتين في حزيران/ يونيه ٢٠٢١ وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢ على التوالي (انظر الملحق) إلى وزراء الخارجية ووزراء العمل في تلك البلدان وزاد المكتب من أنشطته الترويجية. وواصل الرئيسان بالمشاركة إجراء مناقشات ثنائية، خاصة مع الدول الأوروبية والدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية.

١٧. وتم الآن إطلاع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية على آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في التصديق على تعديل عام ١٩٨٦ من خلال ثلاث قنوات: البند الدائم في جدول أعمال دورتي مجلس الإدارة في آذار/ مارس وتشرين الثاني/ نوفمبر؛[٦] تقرير المدير العام إلى مجلس الإدارة؛ التقرير السنوي لرئيس مجلس الإدارة إلى مؤتمر العمل الدولي، وفقاً للقرار بشأن مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية والتمثيل العادل لجميع الأقاليم في الإدارة السديدة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية.

١٨. وتناول الفريق العامل الثلاثي أيضا خيارات بشأن كيفية المضي قدماً. وأكد الشركاء الاجتماعيون وأغلبية الأعضاء الحكوميين مرة أخرى أنّ بدء نفاذ تعديل عام ١٩٨٦ كان وينبغي أن يظل الأولوية من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي بشكل نهائي على عمل وتشكيل الهيئات الإدارية لمنظمة العمل الدولية، على النحو المنصوص عليه في قرار إعلان المئوية. وقد دخلت الأنشطة الترويجية مرحلة نهائية حاسمة، حيث كانت هناك حاجة إلى ثلاثة تصديقات فقط من قبل الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية لدخولها حيز التنفيذ. ودعا الفريق العامل الثلاثي الدول الأعضاء،

[٦] الوثيقة GB.332/INS/PV، الفقرة ٢٩٤(أ).

ولا سيما الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية التي لم تصدق بعد على تعديل عام ١٩٨٦، إلى فحص التصديق من باب الأولوية. وأعرب العديد من الأعضاء الحكوميين عن إحباطهم من حقيقة أنه في حالة عدم وجود استعداد من جانب الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية لقبول تعديل عام ١٩٨٦، فإنّ العدد المتزايد للتصديقات من الدول الأعضاء الأخرى لا يمكن أن يكون له أي أثر عملي. وكان هناك أيضاً شعور عام بين أعضاء الفريق العامل الثلاثي بأنّ الدول الأعضاء الثماني ذات الأهمية الصناعية الرئيسية يجب أن تأخذ في الاعتبار الإرادة الجماعية للدول الأعضاء البالغ عددها ١٢٥ دولة عضواً التي قبلت بالفعل التعديل الدستوري، وأن تعيد النظر في موقفها وفقاً لذلك.

١٩. وأعرب الفريق العامل الثلاثي عن أمله في أن يأتي المدير العام الجديد بأفكار جديدة ودعاه إلى مقاربة الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية على المستوى المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، دعت غالبية الأعضاء الحكوميين منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال من الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية التي لم تصدق بعد على تعديل عام ١٩٨٦ إلى الانضمام إلى الجهود المبذولة لتشجيع التصديق عليه من خلال المناقشات الثلاثية داخل بلدانها. واقترح بعض الأعضاء الحكوميين إمكانية اللجوء إلى اجتماعات مجموعة الحكومات والمجموعات الإقليمية كمنتديات للمشاركة في المناقشات مع الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية.

٢٠. وأجرى الفريق العامل الثلاثي مناقشات ثرية خلال سير أعماله. وأظهر المشاركون دعماً قوياً والتزاماً بتعزيز الطابع الديمقراطي والشمولية في الإدارة السديدة لمنظمة العمل الدولية. وأثارت الفريق العامل الثلاثي اهتماماً متجدداً بالتصديق على تعديل عام ١٩٨٦ وركز الاهتمام على الآثار القانونية والعملية لدخوله حيز التنفيذ. وفي حين أنّ الفريق العامل الثلاثي قد أكمل عمله الآن، فإنّ روح إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل ستستمر في إرشاد منظمة العمل الدولية والدول الأعضاء فيها في البحث النشط عن طرق لإدخال تعديل عام ١٩٨٦ حيز التنفيذ.

◄ مشروع القرار

٢١. **قام مجلس الإدارة بما يلي:**

(أ) أحاط علماً بالتقرير النهائي للفريق العامل الثلاثي بشأن المشاركة الكاملة والمتساوية والديمقراطية في الإدارة السديدة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية؛

(ب) رحّب بالتقدم الكبير المحرز في التصديق على التعديل الدستوري لعام ١٩٨٦ منذ إنشاء الفريق العامل؛

(ج) حث الدول الأعضاء الثماني ذات الأهمية الصناعية الرئيسية التي لم تصدق بعد على التعديل الدستوري لعام ١٩٨٦ على النظر بشكل إيجابي في هذا التصديق في أقرب وقت ممكن؛

(د) طلب إلى المدير العام أن يتخذ جميع المبادرات الضرورية الهادفة إلى إدخال التعديل الدستوري لعام ١٩٨٦ حيز التنفيذ وإبقاء مجلس الإدارة على اطلاع بمجريات الأمور بشكل منتظم.

◄ الملحق

منظمة العمل الدولية

◄ المدير العام

٢٥ حزيران/ يونيه ٢٠٢١

تحية طيبة وبعد،

يسعدني أن أبلغكم أنه بتاريخ ١٨ حزيران/ يونيه ٢٠٢١، اعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته ١٠٩ قراراً بشأن مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية والتمثيل العادل لكافة الأقاليم في الإدارة السديدة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية. وتجدون نسخة عن هذا القرار مرفقة بهذه الرسالة.

ويهدف هذا القرار إلى تذليل العقبات التي تحول دون التصديق على صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٦ بإعلان أنّ مفهوم الدول "الاشتراكية" في أوروبا الشرقية المشار إليه في المادة ٧ (٣)(ب)"١" من هذا الصك لم يعد يتوافق مع الوضع الجيوسياسي الحالي وبالتالي يُعتبر صكاً عفا عليه الزمن. كما يدعو القرار الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية التي لم تصدق بعد على تعديل عام ١٩٨٦، إلى النظر في التصديق عليه على سبيل الأولوية.

وكلي ثقة بأنه تمشياً مع الإرادة الجماعية للهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية المعرب عنها في قرار المؤتمر المذكور أعلاه، ستقوم حكومتكم في المستقبل القريب جداً بالنظر في إمكانية التصديق على تعديل عام ١٩٨٦ بعناية كبيرة. وحتى تاريخه، تلقى التعديل ١١٦ تصديقاً وبالتالي، من المطلوب تسعة تصديقات أخرى - بما في ذلك ثلاثة على الأقل من الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية - قبل أن يدخل التعديل حيز التنفيذ. ومن ثم، فإنّ قبول حكومتكم الرسمي للتعديل سيكون ذا أهمية حاسمة.

أشكركم على إيلاء الاعتبار الواجب لهذه المسألة الهامة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،

(توقيع)

غـاي رايـدر

منظمة العمل الدولية

◄ المدير العام

٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢

تحية طيبة وبعد،

يشرفني أن أراسلكم بشأن الجهود الجارية للتشجيع على التصديق على صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٦. وبما أنّ دخول هذا الصك حيز التنفيذ هو من بين الأولويات الرئيسية التي تسعى إليها منظمة العمل الدولية، فإنني مصمم على العمل بشكل وثيق مع حكومتكم لإنجاز هذا الإصلاح الذي طال انتظاره لهيكلية الإدارة السديدة لمنظمة العمل الدولية.

كما تعلمون، دعا قرار مؤتمر العمل الدولي بشأن إعلان المئوية من أجل مستقبل العمل إلى إنجاز عملية التصديق على التعديل في أقرب فرصة، بغية أجل إضفاء الطابع الديمقراطي بشكل نهائي على سير أعمال وتشكيل الهيئات الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

وحتى تاريخه، حصل التعديل على ١٢٤ تصديقاً من أصل ١٢٥ تصديقاً مطلوباً، ولكن لا يزال من المطلوب ثلاثة تصديقات من الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية حتى يصبح هذا الإصلاح ساري النفاذ. وعليه، فإنّ قبول حكومتكم الرسمي للتعديل سيكون ذا أهمية حاسمة، إن لم تكن تاريخية.

وكلي ثقة من أنّ مناشدتي لفطنة حكومتكم وحكمتها ستلقى اهتمامكم الكريم وأنّ منظمة العمل الدولية يمكنها، بمساعدة حكومتكم، متابعة طريق الإصلاح وإرساء الديمقراطية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،

(توقيع)

جيلبرت ف. هونغبو